

محضر الجلسة رقم 671

التاريخ: الخميس 01 ذو الحجة 1430 (19 نونبر 2009)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنا عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية رقم 48.09 للسنة المالية 2010.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الدستور، والقانون التنظيمي لقانون المالية، والنظام

الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس اليوم في هذه الجلسة

عرضا للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون المالية رقم

48.09 للسنة المالية 2010، والحال على مجلسكم الموقر من مجلس

النواب.

ويسعدني كذلك أن أحيطكم علما أن السيد الوزير سيقوم بعرض

مباشرة في اللجنة حول نفس المشروع، الكلمة للسيد الوزير.

السيد صلاح الدين مزور وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم باسم

حكومة صاحب الجلالة نصره الله مشروع قانون المالية لسنة 2010

كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب الموقر.

وسيتركز هذا العرض، الذي يعتبر بمثابة مقدمة للمناقشات المعمقة التي سيكون علينا إجراؤها، سواء على مستوى الجلسة العامة، أو على مستوى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول محورين أساسيين:

- منطلقات المشروع المتمثلة في الأرضية الصلبة التي تم تحقيقها، والتي تؤسس للأهداف الطموحة المعتمدة في مختلف الميادين ضمن نموذج للتنمية منسجم وواضح المعالم؛

- الركائز التي يتبنى عليها المشروع في سعيه لإرساء أسس تنمية اقتصادية مستدامة ذات انعكاسات بشرية ومجالية.

يصادف مشروع قانون المالية هذه السنة الذكرى العاشرة لاعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه الميامين، وتعتبر هذه العشرية محطة هامة في مسيرة البلاد بخطى ثابتة نحو النمو والتقدم والحداثة، سمحت ببلورة الطموحات والآفاق، ومكنت من توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق إنجازات هامة ورائدة أكدت صواب الاختيارات، وأبانت عن قدرة حقيقية على تحقيق الأهداف المتوخاة. وعلى رأس هذه الإنجازات التدبير المتميز للتطورات التي عرفتها قضيتنا الوطنية، فقد نجحت بلادنا في حشد دعم هام ووازن لصالح القضية الأولى لكل المغاربة، قضية الوحدة الترابية لإطلاق مبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية كحل سياسي واقعي وجدي وذي مصداقية، وقد حظيت هذه المبادرة بدعم دولي واسع، ما فتئ يتكرس داخل المنتظم الدولي، كما تبين ذلك من خلال التوافق حول القرار الأخير للجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولقد أكد صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء العزم على المواجهة الصارمة للمناورات الانفصالية، وإعطاء انطلاقة فعلية لتجسيد الحكم الذاتي على أرض الواقع، بالأقاليم الصحراوية ضمن تصور تنموي متكامل، تشاركي ومتجدد يفتح أرحب الآفاق لمساهمة كافة فعاليات ساكنة أقاليمنا الجنوبية.

ولقد كان وقع الخطاب الملكي هاما ومعينا لكافة مقومات الشعب المغربي، الذي أبان مرة أخرى عن تجنده للدفاع عن قضايا المصيرية الكبرى، وعن التفاهة حول الاختيارات التي ارتضاها المغرب كأساس لبناء صرح مجتمع ديمقراطي حدائي ومتضامن، ولذلك نسجل باعتزاز تلك الالتفاتية الرائعة التي ميزت ردود فعل كل مكونات الطيف السياسي الوطني، وكل فعاليات المجتمع المدني بدون استثناء.

إننا مقتنعون أن هذا الإجماع يشكل أرضية صلبة لتعبئة كل الطاقات الوطنية لمواجهة التحديات المطروحة على بلدنا على جميع الأصعدة، خصوصا أن التجربة المموسة بينت بما لا يدعو مجالا للشك التفاف القوى الوطنية حول الاختيارات الإستراتيجية الكبرى للبلاد، والتي ما فتئ جلاله الملك يؤكد عليها ويثريها، بما يعزز وضوح الرؤية ويفتح مسالك جديدة لترجمة الاختيارات الإستراتيجية على المستويات الوطنية والجهوية.

ولقد مكنت عشرية الإصلاحات التي راكمتها بلادنا تحت القيادة الرشيد لصاحب الجلالة من تكثيف الجهود التنموي الوطني، وتحقيق مكاسب هامة على درب بناء المجتمع الديمقراطي المتضامن ضمن تصور تنموي متكامل، يرتكز على تنمية القدرات الوطنية التي تمكن المغرب من تقوية تميزه التنافسي، سعيا نحو تموقع إيجابي وفعال، يستفيد من الفرص التي تتيحها تحولات المناخ العالمي والاقتصاد العالمي.

ويستند هذا التصور على استثمار الموقع الجغرافي المتميز لبلادنا، بما يمكنه من الاستفادة من قربه من الاتحاد الأوربي، أكبر سوق استهلاكية في العالم، و يقتضي ذلك فيما يقتضيه تحويل هذه الخاصية الجغرافية إلى عامل امتياز فعلي على المستويات اللوجيستية والاقتصادية.

ويندرج ضمن هذا الإطار:

- الجهود الوطني المتنامي لتعزيز البنيات والتجهيزات الأساسية من طرق وموانئ ومطارات وسدود، إضافة إلى توفير خدمات الماء والكهرباء والاتصالات وخلق المزيد من المناطق السياحية والصناعية والفلاحية والخدماتية من الجيل الجديد؛

- تعبئة وتأهيل العنصر البشري الذي تتميز به بلادنا عبر توفير أحسن سبل النجاعة في التعليم و التكوين وتطوير الكفاءات، إضافة إلى تطوير البحث العلمي، كل ذلك لمواكبة التطورات القطاعية الحاصلة والمرتبقة.

والجدير بالذكر أن السياسات القطاعية المنتهجة والتعاقدات المبرمة التي جاءت لتفعيلها قد ساهمت في توضيح الرؤى حول الحاجيات الضرورية التي تتطلبها في مجالات الكفاءة والتكوين، وسيشكل التقدم في القطاعات المرتبطة بتلبية هذه الحاجيات عاملا حاسما في تحسين التميز التنافسي للمغرب على أسس جديدة تمكن من رفع الإنتاجية

وتملك التكنولوجيات الحديثة، وتقوي استقطاب الرساميل الوطنية والأجنبية، وتدعم تطور الفئات الوسطى.

- تكثيف الجهود لامتصاص الخصائص الاجتماعية المترابطة، والعمل على ترجمة المكاسب الاقتصادية على مستوى مؤشرات التنمية البشرية، وضمان التوزيع العادل للثروات، إقرارا لمبدأ الإنصاف والعدالة، وسعيا نحو إدماج جميع الفئات والجهات مع إيلاء أهمية قصوى إلى المناطق القروية والجبلية وهوامش المدن، وكذا إلى فئات النساء والشباب.

إن تعزيز مقومات التماسك والتضامن الاجتماعي لا تشكل فحسب إحدى الأهداف السامية لمشروعنا المجتمعي الحدائي، بل تمثل كذلك إحدى الروافد الأساسية لاستتباب السلم الاجتماعي، وتحسين جودة ومناخ الأعمال، إضافة إلى تطوير السوق الداخلية، وكلها عوامل تلعب أدوارا متنامية في إذكاء وثيرة الاستثمارات الوطنية والدولية، والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولقد تمكن المغرب من بناء لبنات أساسية ضمن هذا التصور بخطى مقدامة ورائدة مكنت من التفاعل الإيجابي مع تحولات المحيط الجهوي والدولي مع الارتكاز على تكريس مقومات الهوية الوطنية الحضارية المتفتحة.

وهكذا انصب الاهتمام على تأهيل الحقل الديني في اتجاه تقوية مناهج الوسطية والاعتدال لديننا الحنيف، والتركيز على بناء مغرب متعدد، مستوعب لتنوعه اللغوي والثقافي في إطار مقاربة متميزة للتصالح مع الماضي، والانفتاح على إبداعات وعطاءات مختلف الحضارات.

ولقد تم كل ذلك في إطار مسلسل من الإصلاحات الرائدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت القيادة السامية لجلالة الملك، مما فتح آفاقا واسعة تؤمن الانتقال إلى فضاء ديمقراطي حديث عبر توسيع مجال المشاركة وتعزيز الحريات الفردية والجماعية، والنهوض بأوضاع المرأة بصفة خاصة، من خلال اعتماد مدونة الأسرة وتعديل قانون الجنسية وطرح إصلاح القضاء كأولوية هامة.

وعلى مستوى حقوق الإنسان، سجل المغرب تقدما هاما من خلال نهجه لمسلسل المصالحة مع الماضي وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وإضافة إلى العمل الدؤوب الذي ميز العشرية الأخيرة لتفعيل المؤسسات الوطنية والجهوية والمحلية، سيتعزز الصرح المؤسساتي بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تنكبون حاليا على تدارس مشروع قانونه التنظيمي، وهو أحسن مؤشر على استمرار وتطور دينامية الإصلاحات، التي تعزز بناء النموذج التنموي المغربي. وهكذا فقد مكنت دينامية الإصلاحات التي يعرفها المغرب ضمن اختيارات إستراتيجية واضحة مرتبطة بانفتاح الاقتصاد الوطني من تحسين تنافسيته وجاذبيته وتنوع روافده وانتقاله إلى عتبة جديدة من النمو.

وموازة مع ذلك، استفادت جل جهات ومناطق المملكة من هذه الدينامية، مما ساهم في بروز أقطاب جديدة للتنمية، تعزز القدرة الاستيعابية للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتوفر حظوظا أكبر للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، وتفتح آفاقا جديدة للتوازن المحلي ولتنمية البشرية المستدامة.

ولقد تعززت بفضل ذلك مكونات الاقتصاد الوطني، وتقوت مناعته وقدرته على مواجهة تقلبات الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، وبالفعل فقد عرف الاقتصاد العالمي منذ السنة الماضية تطورات غير مسبوق، تجسدت في أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية، تبعثها مباشرة الأزمة المالية التي زعزعت استقرار النظام المالي، وأدخلت الاقتصاد العالمي في مسلسل من التراجع والانكماش.

وهكذا فمن المنتظر أن يعرف الاقتصاد العالمي هذه السنة، تراجعا بنسبة 1,1 % مقارنة مع معدل نمو ناهز 4,5 % ما بين الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008، وستصل نسبة التراجع في منطقة الأورو أهم حليف اقتصادي للمغرب 4,2 % هذه السنة بعد نمو في حدود 0,7 % السنة الماضية، كما أن حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات، سيعرف تراجعا هذه السنة بنسبة 12 % بعد ارتفاع بنسبة 3 % السنة الماضية.

وإضافة إلى هذه التطورات السلبية، فقد عرفت أغلب الدول المصنعة اختلالات كبرى في توازناتها الماكرو اقتصادية، حيث من المتوقع أن تصل هذه السنة نسبة عجز الميزانية إلى مستويات قياسية تتراوح بين 8 و 14 % من الناتج الداخلي الخام.

وأمام تفاقم آثار هذه الأزمة، اتخذت جل الدول المتقدمة تدابير استثنائية، استهدفت على الخصوص إنقاذ المؤسسات المالية وإعادة

الثقة فيها لتأمين تمويل الفاعلين الاقتصاديين، والحد من التراجعات المهولة لمعدلات النمو وارتفاع البطالة عبر برامج ركزت أساسا على دعم الطلب الداخلي.

وبالنظر إلى طبيعة وحجم الأزمة، فلم يقتصر وضع مخططات دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية على الحكومات، بل شمل أيضا المجموعات والمؤسسات الدولية، حيث برز نمط جديد من التشاور والتنسيق، خصوصا على مستوى مجموعة العشرين.

وهكذا فإن الإمكانيات الهائلة التي تمت تعبئتها في إطار مخططات دعم وتنشيط الاقتصاد، وتدخلات المؤسسات المالية الدولية، وخصوصا منها صندوق النقد الدولي، قد ساهمت نسبيا في إعادة الثقة، وظهور بوادر انتعاش النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الانتعاش سيكون بطيء ومصحوبا بنسب عالية من البطالة، التي من المتوقع أن تفوق 11 % في منطقة الأورو.

على الرغم من هذه الظرفية العالمية الصعبة تمكن الاقتصاد المغربي من تحقيق نتائج إيجابية سنة 2008، تجسدت أساسا في نسبة نمو بمعدل 5,6 % وتحقيق فائض في ميزانية الدولة مكن من خفض مديونية الخزينة من 53,5 % إلى 47,3 % من الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما سبق لي أن أكدت لكم خلال مناقشة القانون المالية لسنة 2009 في شقه المرتبط بتدبير تداعيات الأزمة فإن القطاع المالي المغربي بقي بمنأى عن هذه التداعيات بالنظر إلى محدودية ارتباطاته بالأسواق المالية العالمية، وفعالية القواعد الاحترازية المطبقة عليه.

ونظرا لانفتاح اقتصادنا الوطني على محيطه الدولي فقد كان من الطبيعي أن يتأثر كغيره من الاقتصاديات من تداعيات الأزمة

الاقتصادية العالمية على القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي، والمتمثلة أساسا في التصدير والسياحة وتحويلات مواطنينا بالخارج،

والاستثمارات الخارجية، وهذا ما نتج عنه في متم 2008 عجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات بنسبة 5,2 %، أدى إلى تراجع مستوى الموجودات الخارجية بـ 6.5 مليار درهم.

وقد تواصلت هذه التراجعات بالنسبة لأهم مؤشرات القطاع الخارجي هذه السنة، غير أن وثيرة التراجع بدأت تتقلص حدتها بشكل

ملحوظ من شهر إلى آخر، وهكذا انتقلت وثيرة انخفاض مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج من نسبة 14,6% في مارس الأخير إلى 12,7% في يونيو، ثم إلى 9,7% في متم شهر شتنبر، كما انتقلت وثيرة انخفاض عائدات الأسفار خلال نفس الفترة من 21,6% في شهر مارس إلى 13,6% في شهر يونيو، ثم 8,8% في شهر شتنبر، وتراجعت الصادرات دون احتساب مبيعات الفوسفات من 22,2% إلى 20,7% ثم إلى 17% في أواخر شهر شتنبر.

كما تظهر مؤشرات التحسن في القطاعات المصدرة المتضررة، كما تظهر مؤشرات التحسن في القطاعات المصدرة المتضررة من خلال لجوئها من جديد إلى إحداث فرص شغل جديدة، وبالتالي استعادة مستويات التشغيل السابقة.

وإذا كانت القطاعات المركزة على الطلب الخارجي قد عانت نسبيا من تداعيات الأزمة فإن القطاعات المرتبطة بالطلب الداخلي قد حافظت عموما على ديناميتها، كما يتجلى ذلك من خلال ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 26,5%، والقروض الموجهة للعقار ب 14,5%، وقروض الاستهلاك ب 19,5%.

ومن المنتظر أن تواصل هذه المؤشرات تحسنها، حيث من المتوقع أن تبقى نسبة النمو لهذه السنة في مستوى يتراوح ما بين 5 و 5,3%، في حين لن تتعدى هذه النسبة 3% في الدول المتوسطة الجاورة.

وقد أكدت بعثة صندوق النقد الدولي عقب الانتهاء من مهامها الأسبوع الماضي أن تأثير بلادنا بالأزمة الاقتصادية العالمية قد بقي محدودا بفضل التدابير المتخذة والإصلاحات المنجزة، وكذا بفضل الاعتماد على الطلب الداخلي ومساندة القطاعات المتضررة. وقد ساهمت في اعتقادنا أربعة عوامل أساسية في تحقيق هذه النتائج:

1- المكتسبات والإصلاحات المتراكمة التي مكنت من تعزيز وتقوية قدرات اقتصادنا الوطني؛

2- نجاعة التدابير المتخذة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2009، خصوصا تلك المستندة إلى العناصر الأساسية التي نتحكم فيها، والتي ترتبط على الخصوص بالطلب الداخلي، وفي هذا السياق حرصت الحكومة على تفعيل جميع التزاماتها المدرجة في قانون المالية لهذه السنة، ومنها على الخصوص تلك المتعلقة بالرفع من حجم

الاستثمارات العمومية، والزيادة في الأجور، ومتابعة الإصلاح الجبائي في شقه المرتبط بتخفيض الضريبة على الدخل بتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 10 ملايين درهم، مع مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية في إطار صندوق المقاصة؛

3- النتائج القياسية للموسم الفلاحي، والتي ساهمت بنسبة 1,4% إضافية في معدل النمو المرتقب لهذه السنة.

4- التدابير التي اتخذتها الحكومة ضمن مقاربة تدبير تشاركية وفريدة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة تداعيات الأزمة على القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي، وعبر وضع آليات لليقظة والتتبع، سمحت بالتقييم الموضوعي والميداني لوضعية القطاعات، وسمحت كذلك باتخاذ التدابير العاجلة انطلاقا من حاجيات وخصوصيات كل قطاع، مع تفعيلها الميداني بالسرعة المطلوبة، وقد كان لهذه المنهجية آثارها الإيجابية، سواء على المستوى النفسي، أو على المستوى العملي.

وتناحا لكل هذه التدابير والإجراءات؛ يتم تنفيذ قانون المالية الحالي في ظروف عادية على مستوى الموارد والنفقات، وهكذا فعلى مستوى المداخيل الجبائية، وبالرغم من التراجع الذي كان مرتقبا مقارنة مع مداخيل 2008، فإن نسبة الإنجاز بلغت في متم شهر شتنبر 75%، وهي نسبة تتماشى مع توقعات قانون المالية، أما النفقات فقد اتسمت بتراجع نفقات المقاصة، نتيجة انخفاض سعر البترول من جهة، والتزايد الملحوظ على مستوى إصدارات نفقات الاستثمار من جهة أخرى. وعلى أساس هذه التطورات، فمن المنتظر أن ينحصر عجز الميزانية خلال السنة الحالية ما بين 2,5 و 2,7%، عوض 2,9% الذي كان مرتقبا في قانون المالية، مما سيمكن من جديد تقليص نسبة المديونية من 47,3% إلى 46% من الناتج الداخلي الخام.

إن هذه المعطيات، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تبين بوضوح أن بلادنا قد تمكنت في ظل هذه الظروف الصعبة من تكريس استقرار المكونات الأساسية لإطارها الماكرو اقتصادي، والحفاظ أساسا على نسيجنا المقاولاتي، وتحقيق نسبة نمو مرتفعة، والتحكم في التضخم وعجز الميزانية، مع تسريع وثيرة إنجاز البرامج الاستثمارية العمومية.

كما أن التدبير الحذر للمديونية، ونهج سياسة نقدية ملائمة، قد ساهما في حصر الآثار السلبية المرتبطة بعجز ميزان الأداءات، الناتج أساسا عن عجز ميزاننا التجاري.

وأخذا بعين الاعتبار للتطورات السابقة، وكذا آفاق تطور الاقتصاد العالمي في السنة المقبلة، فقد ارتكزت التوقعات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2010 على فرضيات جد واقعية تأخذ بعين الاعتبار تطور المحيط الدولي المرتقب للاقتصاد العالمي كما تؤكد توقعات مختلف المؤسسات الدولية ارتباطا مع الإمكانيات الهائلة المعبأة في إطار مخططات الدعم، وكذا استمرار دينامية الاقتصاد الوطني، وخصوصا القطاعات الموجهة لتلبية الطلب الداخلي، وتتلخص هذه الفرضيات كما يلي:

أولا، نسبة نمو 3,5% نتيجة الارتفاع المرتقب بالنسب للأنشطة الغير الفلاحية ب 4,4% بفضل دعم وثيرة الاستثمار والاستهلاك، وبفعل التحسن المرتقب للاقتصاد العالمي، ونتيجة كذلك الانخفاض المفترض في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الذي ستعرف تراجع ب 3,5% بعد نمو أو ارتفاع وصل هذه السنة إلى 24%.

فيما يخص نسبة التضخم 2%، علما بأن نسبة التضخم تعرف تراجعا على المستوى العالمي، نحن في مناخ غير تضخمي وأن سياستنا النقدية ستتميز كذلك بالحذر.

متوسط سعر البترول، ارتكزنا 75 دولار للبرميل، وبشكل هذا السعر المرجع المعتمد من طرف جل المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة.

وعلى هذا الأساس ينتظر أن تعرف المداخيل استقرارا بالنسبة للسنة الحالية لتصل إلى حوالي 169 مليار درهم، وذلك بالرغم من الانعكاس المالي الناتج عن مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل وأثار الظرفية الاقتصادية العالمية على بعض القطاعات.

وفيما يتعلق بالنفقات فقد تم الارتكاز على مبدئين أساسيين:

- متابعة الرفع من الاستثمار العمومي؛

- التحكم في نمط عيش الإدارة.

وهكذا سيصل الاستثمار العمومي إلى 163 مليار درهم، منها 53,8 من ميزانية الدولة أي بزيادة 20% مقارنة مع هذه السنة.

أما نفقات التسيير فستبقى محصورة في مستواها لسنة 2009 باستثناء نفقات الأجور التي ستترفع ب 5,3% بفعل الزيادة في

الأجور وخلق حوالي 23800 منصب شغل لمواكبة حاجيات القطاعات الاجتماعية والعدل على الخصوص.

وبالنظر إلى هذه التطورات التي ستعرفها كل من المداخيل

والنفقات فإن العجز الإجمالي للخزينة يقدر بحوالي 4% من الناتج الداخلي الخام، ويمكن اعتبار هذا التطور تجسيدا لمنظور إرادي يرمي إلى دعم التنمية، وتعزيز التضامن الاجتماعي في ظل ظرفية اقتصادية صعبة، وإذا كان هذا العجز يعكس أساسا رغبة الحكومة في مواصلة دعم وتقوية الاستثمار العمومي، لأنه موجه أساسا للاستثمار العمومي، ولهذا نعتبره عجزا إيجابيا وليس عجزا سلبيا، ويجب التأكيد على أن هذا العجز يبقى استثنائيا بفضل التحكم في مؤشرات المديونية، ولا يتناقض مع منظورنا الهادف إلى الحفاظ على التوازنات الأساسية، والذي يستدعي الرجوع التدريجي إلى مستوى أقل كما كان معتمدا في القوانين المالية السابقة، ورغم هذا العجز المرتقب واللجوء إلى المديونية فمستوى مديونيتنا سيبقى في حدود 47%.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل مشروع قانون المالية هذا ثالث مشروع قانون مالي تقدمه

الحكومة الحالية، ويعتمد في فلسفته ومنهجيته وأولوياته على

الاختيارات الكبرى والتوجهات التي حددها صاحب الجلالة، وعلى

الالتزامات المسطرة في إطار البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه،

ومن هذا المنطلق يستند هذا المشروع إلى ثلاث ركائز أساسية:

1- الاستمرار في دعم دينامية النمو لخلق المزيد من مناصب

الشغل وتحسين دخل المواطنين، نحن بلد لازال يسجل معدلات نمو

إيجابية، فمنطق هذا المشروع هو منطق الاستمرار في دعم دينامية

النمو، وليس البحث عن حلول ترقيعية من شأنها أن لا يكون لها تأثير

إيجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام؛

2- الرفع من وثيرة الإصلاحات وتسريع إنجاز السياسات

القطاعية لتعزيز تنافسية وجاذبية اقتصادنا وفق منظور مجالي أكثر

توازن، نحن نعتبر بأن هذه الظرفية ظرفية صعبة على المستوى

الاقتصادي العالمي، هي ظرفية كذلك لدعم وثيرة الإصلاحات والرفع

من وثيرة الإصلاحات، لأن الإصلاحات الهيكلية هي التي ستهيئ

بلادنا في ظروف أحسن لما بعد الأزمة.

3- تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي، بهدف تأمين توزيع أفضل لثمار النمو، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية.

إذن ثلاث مرتكبات بنينا عليها مشروع قانون المالية: دعم وثيرة النمو، الرفع من وثيرة الإصلاحات، والاستمرار في فلسفة التضامن والتماسك الاجتماعي، وهذه هي الركائز والاختيارات الأساسية التي بنينا عليها هذا المشروع.

وهكذا يتوخى مشروع قانون المالية من خلال ركيزته الأولى، الحفاظ على نمو قوي ومستدام لتحقيق تنمية شاملة وخلق فرص الشغل المنتجة، وتأمين سبل العيش الكريم للمواطنين.

ولهذه الغاية سيتواصل العمل على تعزيز الطلب الداخلي من خلال الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، وتكثيف الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى إذكاء الاستثمار الخاص، وتعزيز دينامية التصدير، ودعم القطاعات المصدرة والمتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الاتجاه، ودعمًا للقدرة الشرائية للمواطنين، تقترح الحكومة تطبيق الشطر الثاني من إصلاح الضريبة على الدخل، عبر رفع شريحة الدخل المعفاة إلى 30 ألف درهم بدل 28 ألف درهم، كما يقترح تعديل الشرائح الأخرى والأسعار المطبقة عليها، وضمنها تلك المطبقة على الفئات المتوسطة، وكذا تخفيض السعر الأعلى من 40% إلى 38% كما التزمت الحكومة بذلك.

وبفضل هذه التدابير، سيصل العدد الإضافي للملزمين المستفيدين من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل برسم سنة 2010، 160 ألف ملزم، تضاف إلى 330 ألف ملزم مستفيد من الإعفاء الكلي سنة 2009، وبهذا سيصل مجموع عدد الملزمين المعفيين خلال سنتي 2009 و2010 حوالي 500 ألف، وستبلغ نسبة المأجورين المعفيين من الضريبة على الدخل 53%.

وبالموازاة مع التخفيض الضريبي ستعمل الحكومة على تنفيذ الشطر الثاني من الزيادة في أجور الموظفين المقررة في إطار الحوار الاجتماعي، وسيبلغ بذلك الانعكاس المالي للتدابير المرتبطة بتخفيف الأعباء الضريبية، والزيادة في الأجور برسم سنتي 2009 و2010 الرقم الذي صرحنا به من قبل وهو 16 مليار درهم.

وحماية للقدرة الشرائية للمواطنين ستستمر الحكومة في دعمها لأسعار المواد الأساسية عبر نظام المقاصة، وقد رصد لهذا الغرض مبلغ

14 مليار درهم، موازاة مع الشروع في بلورة منظور إصلاحاتي لهذا النظام ليتمكن، كما نهدف إليه جميعا، من استهداف أفضل للفئات المستحقة للدعم.

ومن جهة أخرى ودعمًا للمجهود التنموي للبلاد ستواصل الحكومة تكثيف الاستثمار العمومي قصد تجهيز البلاد وتوفير وتأهيل البنيات التحتية والإنتاجية، مع العمل على بروز أقطاب جهوية للتنمية، تعزز الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتفتح آفاقا جديدة للتوازن المحلي.

وتندرج في هذا الإطار الأوراش الكبرى في مجالات السدود، الطرق، والطرق السيارة، الموانئ، المطارات، أقطاب التنمية المندمجة، السكك الحديدية، إلخ... التي ترمي إلى تثمين مؤهلات الجهات المعنية، وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخاصة، وإحداث دينامية جديدة للتنمية المحلية.

وقد تم تعزيز هذه المنهجية عبر التوطين المحلي للاستراتيجيات القطاعية، في إطار تشاركي، كما هو الشأن بالنسبة للاستراتيجيات المعتمدة في ميادين الفلاحة، والماء، والبيئة، والسياحة، والصناعة، والصناعة التقليدية.

ومن جهة أخرى ومن أجل تقوية التقاوية السياسيات العمومية على الصعيد المحلي، تعمل الحكومة على تعميم المقاربة التشاركية مع الفاعلين المحليين لإنجاز البرامج المتعلقة بتأهيل المدن، وتحسين ظروف عيش المواطنين من خلال المشاريع المتعلقة بالسكن اللائق، النقل الحضري، التطهير، فك العزلة عن العالم القروي.

وفي إطار غلاف الاستثمار العمومي المرصد برسم سنة 2010 فقد تم رفع حجم النفقات الموزعة جهويا ب 32%، وستجدون ضمن الوثيقة التي ستوزع عليكم صحة نص هذا الخطاب جردا مفصلا لأهم المشاريع المدرجة في هذا الباب مرتبة حسب الجهات، وبموازاة تكثيف الاستثمار العمومي سيستمر العمل على تعزيز تنافسية بلادنا، والرفع من قدرتها على جلب الاستثمارات الخاصة، الوطنية والدولية، ثلاث آليات أساسية سيتم اعتمادها لهذه الغاية:

1- إحداث فضاءات مجهزة للجيل الجديد، وفقا للمواصفات الدولية، وقابلة للاستعمال الفوري، ويتعلق الأمر بالفضاءات الصناعية المندمجة في كل من الجرف، ملوسة، القنيطرة، ومراكز الخدمات عن بعد بالدار البيضاء، الرباط، تطوان، فاس، وجدة، مراكش، الأقطاب

المتخصصة في مجال الصناعات الفلاحية بكل من مكناس وبركان،
والصيد البحري بأكادير واللوجستيك بزنانة، والطاقت المتجددة
بوجدة، والطاقة الشمسية بورزازات، والإلكترونيات بالدار البيضاء،
والقنيطرة وطنجة والحمدية؛

2- إحداث صناديق لدعم وضمان الاستثمارات لفائدة المقاولات
الصغرى والمتوسطة، وقطاعات الصيد البحري، والصناعة، والصناعة
التقليدية، والسياحة، والتجارة الداخلية، والتعليم الخاص، وكذا لفائدة
استثمارات مغاربة العالم، ويبلغ حجم الموارد المخصصة لهذه الصناديق
ما مجموعه 2,6 مليار درهم؛

3- تعزيز التكوين من خلال إحداث 10 معاهد مختصة في
قطاعات: صناعة أجزاء الطائرات، صناعة السيارات، الصناعة
التقليدية، الأزياء، السمعي البصري، وسيتم تعزيز التكوين المهني الذي
سيشمل 316000 متدرب خلال سنة 2010 بزيادة تناهز
14%، وقد تم تخصيص 400 مليون درهم في مجال التكوين للملاءمة
الكفاءات مع الحاجيات.

ومن جهة أخرى، وقصد الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري
سترتكر الجهود على تعزيز مواقعنا في الأسواق التقليدية، مع العمل
على ولوج أسواق جديدة ارتباطا بالإمكانات الجديدة التي توفرها لنا
الاستراتيجيات القطاعية، ولهذا الغاية تم رصد مبلغ 400 مليون
درهم لدعم القطاعات المصدرة.

وتماشيا مع خيار الانفتاح الاقتصادي لبلادنا، وسعيا نحو الاستمرار
في تخفيض تكلفة الإنتاج ودعم تنافسية المقاولات، ستتم مواصلة
تفعيل مخطط الإصلاح التعريفي الذي صادقتم عليه في إطار قانون
المالية للسنة الحالية، وذلك عبر تخفيض رسم الاستيراد المطبق على
المدخلات.

وضمن هذا التوجه يتضمن مشروع قانون المالية كذلك مقتضيات
جديدة، تهدف إلى تثبيت استمرارية نشاط صندوق الحسن الثاني
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بضمان استمرار موارده نظرا للدور
الحيوي والهام الذي يضطلع به على الساحتين الاقتصادية والاجتماعية،
حيث برهن منذ تأسيسه على قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة له
بكل نجاعة وفعالية في جميع المشاريع والمبادرات التي عمد على
انطلاقها وتمويل تنفيذها.

وقد حدد الغلاف المالي السنوي لهذا الغرض في مبلغ لا يقل عن
3,5 مليار درهم، انطلاقا من عملية تفويت مؤسسات الدولة،
ومخصصات ميزانية الدولة، وسيتم تطبيق وتفعيل هذا المقتضى سنة بعد
دخوله حيز التنفيذ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستثمرين المحترمين،

يهدف مشروع قانون المالية في مرتكزه الثاني إلى تسريع وثيرة
الإصلاحات وتفعيل السياسات القطاعية بغية تحديث البنيات الإنتاجية
والاقتصادية بالبلاد، وتنويع مصادر التنمية، وإحداث مناصب الشغل،
وتعزيز قدراتنا التصديرية في اتجاه تقوية موقع المغرب في مرحلة ما بعد
الأزمة.

ويندرج ضمن هذا الإطار مخطط المغرب الأخضر، الهادف إلى
إحداث تطور نوعي في القطاع الفلاحي، بوصفه أحد الأعمدة
الرئيسية للتنمية بالبلاد، هكذا وتماشيا مع البرنامج المسطر سيتم
التركيز خلال سنة 2010 على تطوير الري الموضعي على مساحة
83000 هكتار، والتهيئة الهيدرولوجية على مساحة 8450
هكتار، وتنمية الطاقت الإنتاجية في مجالات اللحوم، والحليب،
وقصب السكر، كما سيتم في إطار التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي
لفائدة صغار الفلاحين، تحويل واستصلاح 78000 هكتار لغرس
الأشجار المثمرة، وإحداث وحدات لتثمين الإنتاج النباتي والحيواني
وتحسين المراعي على مساحة 70000 هكتار، وقد سجل الغلاف
الاستثماري المخصص للقطاع الفلاحي تطورا نوعيا، حيث انتقل من
1,6 مليار درهم سنة 2008 إلى 4 مليار درهم سنة 2009، ثم
5,2 مليار سنة 2010.

وفي قطاع الماء والبيئة ترمي السياسة المعتمدة إلى تأمين تزويد
البلاد بالماء والحماية من الفيضانات والتحكم في مجموع مسلسل
الإنتاج والتوزيع والاستعمال والتطهير وإعادة الاستعمال.
وبالإضافة إلى تعبئة الموارد المائية يتم إنجاز مشاريع مندمجة تأخذ
بعين الاعتبار متطلبات قطاعي الماء والبيئة وفقا لمقتضيات الاتفاقيات
المبرمة تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة، ويندرج في هذا الإطار
البرامج الوطنية للصرف الصحي، وتدابير النفايات الرامي إلى تقليص
التلوث المنزلي، والتأهيل البيئي للمنشآت العامة، وقد رصد لهذا

الغرض اعتمادات الاستثمار تصل إلى 1,2 مليار درهم، أي بزيادة 54%.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يجري الإعداد للميثاق الوطني حول البيئة بوصفه إطارا مرجعيا يتم بمقتضاه الإدماج العام البيئي في كل البرامج المعتمدة قصد الحفاظ على الفضاءات والمحميات والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

وإجمالا فقد ارتفعت الاعتمادات المرصودة لقطاع الماء والبيئة من 2,9 مليار درهم سنة 2009 إلى 3,7 مليار درهم سنة 2010، تضاف إليها استثمارات المكتب الوطني للماء بمبلغ 4.2 مليار درهم.

وفي مجال الصيد البحري، وكما تعلمون ترمي إستراتيجية (halieutis) إلى تعزيز مكانة هذا القطاع، ومساهمته في النشاط الاقتصادي، عبر إحداث ثلاثة أقطاب للتنمية، وتقوية البنيات التحتية في مجال الموانئ ونقط التفريغ وقرى الصيادين والتسويق، مع العمل على تميم الكميات المصطادة محليا وتحديث أسطول للصيد، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحفاظ على الموارد وتعزيزها من خلال تنمية تربية الأسماك، وقد تم رصد اعتمادات الاستثمار بمبلغ 573 مليون درهم لفائدة هذا القطاع برسم سنة 2010 .

وفي مجال الطاقة ترمي السياسة المعتمدة إلى تأمين التزويد المنتظم في مختلف أرجاء المملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات التنمية المستدامة بالهجو إلى تطوير الطاقة المتجددة، واعتماد النجاعة الطاقية، والاندماج الجهوي في الشبكة الطاقية الأورو متوسطة.

وستعزز هذه السياسة أخيرا بالبرنامج الطموح لتنمية الطاقة الشمسية، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة بمدينة ورزازات، وكذا بتفعيل صندوق التنمية الطاقية، وإحداث شركة الاستثمارات الطاقية برأسمال سيصل إلى 1 مليار درهم، كإطار تحفيزي للاستثمار العمومي والخاص في ميدان الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية، وإحداث الشركة المغربية للطاقة الشمسية، برأسمال سيبلغ 500 مليون درهم، وتجدر الإشارة إلى أن الغلاف الاستثماري المخصص للمكتب الوطني للكهرباء سيصل في سنة 2010 إلى 10 ملايين درهم.

ومن جهة أخرى يسجل القطاع الصناعي تطورا ملحوظا في اتجاه عصريّة وتنويع الهياكل الاقتصادية والإنتاجية، وتطوير الاستثمارات، والرفع من تنافسية المنتوجات، وقد عرف مخطط الإقلاع الصناعي

دفعه جديدة بإبرام، تحت رئاسة صاحب الجلالة، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، لإعطاء نفس جديد للقطاعات الصناعية، التي يتمتع فيها المغرب بمزايا تنافسية، وخاصة منها صناعة السيارات، أجزاء الطائرات، الإلكترونيات، الخدمات المرحلة، البيوتكنولوجيا، النانوتكنولوجيا، وقد رصد لهذا القطاع مبلغ مليار و 950 مليون درهم برسم سنة 2010.

كما ستمكن التحولات المؤسسية التي عرفها المجمع الشريف للفوسفات، من خلال تحويله إلى شركة مساهمة، وتحسن موضعه المالي من تعزيز موقعه الريادي على المستوى العالمي في مجال الصناعات الكيماوية، وستعزز هذا الموقع أكثر بفضل البرامج الاستثمارية التي يقوم بها المجمع لتقوية طاقته الإنتاجية، والرفع من نسبة التثمين المحلي بشراكة مع مجموعات دولية كبرى، والتقليل من تكلفة النقل، وتطوير فضاء الجرف الأصفر ليصبح قطبا دوليا في مجال الصناعة الكيماوية، وتقدر استثمارات المكتب برسم 2010 ب 7 مليار درهم.

وفي ميدان التكنولوجيات الإعلامية الحديثة، اعتمد المغرب كما تعلمون إستراتيجية جديدة تسمى المغرب الرقمي، تهدف إلى إدماج في عالم الاقتصاد الرقمي عبر توسيع انتشار هذه التكنولوجيات، وتكثيف استعمالها بالإدارات العمومية والمقاولات ولدى عموم المواطنين.

وتدرج في هذا الإطار عمليات تم تعميم المعلومات بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتقريب الإدارة من المرتفقين، وتمكين 80000 طالب جامعي من الحصول على حواسيب محمولة موصولة بشبكة الأنترنت.

وبخصوص القطاع السياحي، وبفضل التدابير المتخذة في إطار رؤية 2010، فقد تم الرفع من الطاقة الإيوائية في الثماني سنوات الأخيرة ب 50%، وتحقيق ارتفاع لعدد السياح الوافدين إلى المغرب بنسبة 8% سنويا، ليصل إلى 8 مليون سائح.

كما تم خلال السنة الحالية افتتاح محطة السعيدية تحت إشراف صاحب الجلالة، وانطلاق محطة (MAZAGAN) الجديدة خلال شهر أكتوبر الأخير، ومن المنتظر الشروع خلال السنة المقبلة في تشغيل محطتي (LUXOS) بالعرائش و (MOGADOR) بالصويرة.

وستمكن رؤية 2020، التي يتم إعدادها وفقا للتعليمات الملكية السامية من إحداهن تطورات نوعية في قطاع السياحة، من شأنها تعزيز القوة الاستقطابية لبلادنا، وترسيخ أسس سياحة مستدامة ومسؤولة، ويصل الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع إلى 825 مليون درهم. وارتباطا بقطاع السياحة، وكما تعلمون، فقطاع الصناعة التقليدية وفي إطار رؤية 2015، يرمي إلى إعادة هيكلة هذا القطاع، وفي هذا المجال سيستمر العمل في اتجاه تعزيز البنيات التحتية المتعلقة بقرى ومركبات الصناعة التقليدية في عدد من المدن، وإدماج فضاءات تجارية بالمناطق السياحية، كما سيتم تشجيع بروز فاعلين نموذجيين للعب دور المحرك في هذا القطاع، وتكثيف الترويج للصناعة التقليدية بالحث على استكشاف أسواق جديدة، وتعزيز المشاركة بالمعارض المهنية الوطنية والدولية.

وسيتم كذلك تحسين شروط السلامة والنظافة بالقطاع، وتعزيز التكوين بإحداث معهد للتكوين العالي ووحدات متنقلة للتكوين، مع تعزيز كفاءات 51 ألف شاب وشابة، وقد انتقل غلاف الاستثمار المخصص لهذا القطاع من 200 مليون درهم إلى 450 مليون درهم برسم سنة 2010.

وبخصوص التجارة الداخلية، وارتباطا بمخطط رواج، سيتم إحداث المناطق المخصصة للأنشطة التجارية بالنواصر ووحدة ومكناس، وإعداد تصاميم لتنمية الأنشطة التجارية والتوزيع بالجهة الشرقية وجهة الشاوية ورديفة وإقليم تطوان، وتنمية شبكات توزيع منتوجات المقاولات الرائدة على الصعيد الوطني والدولي، وقد رصد لهذا الغرض اعتماد مالي إضافي بمبلغ 200 مليون درهم برسم سنة 2010.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية المرتبطة بإصلاح قطاع العدل، تنكب الحكومة على بلورة برنامج إصلاحي متكامل، يهدف إلى دعم استقلاليته، والرفع من نجاعة وتأهيل هياكله، وتقوية مؤهلاته البشرية، ولمواكبة الحاجيات الأولية لقطاع العدل، فقد تم رفع الاعتمادات المخصصة له برسم سنة 2010 من 2,3 مليار درهم إلى 3,2 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن منظورنا التنموي المتوازن، المعتمد على ضرورة الربط المستمر بين التنمية والنماء، ضمن مقاربة تعزز تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي، والعمل الدءوب على أن يستفيد كل المواطنين من ثمار التنمية هو الذي يعطي للركيزة الثلاثية لهذا المشروع بعدها الاستراتيجي.

و يندرج في هذا الإطار تأهيل الموارد البشرية عبر مواصلة إنجاز البرامج الاستعجالية المعتمدة بالنسبة لكل من التعليم الأساسي والثانوي والعالي والتكوين المهني، قصد تكريس تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع، ومواكبة الحاجيات المتنوعة والمتنامية من الموارد البشرية للنسيج الاقتصادي لبلادنا.

وهكذا ولرفع من الطاقات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، سيتم إنجاز 693 حجرة تمهيدية، 223 مدرسة، 564 إعدادية، 294 ثانوية، وستنطلق أشغال إنجاز حوالي 1000 مؤسسة، وإصلاح تجهيزات 2500 مؤسسة وداخلية، وتكثيف شبكة الداخليات لرفع طاقتها إلى مليون مستفيد.

وفي هذا الإطار، سيستفيد العالم القروي بنسب عالية من المشاريع المرشحة بخصوص قطاع التعليم، وتبلغ هذه النسب 63% من المؤسسات التعليمية، 92% من الداخليات، 72% من المؤسسات المعاد تأهيلها، إذن سيتم التركيز على العالم القروي، ومن شأن هذه الإنجازات أن تعزز نسبة التمدرس، خصوصا بالنسبة للفتيات بالعالم القروي.

وفي مجال تنمية العرض الجامعي وتحسين إدماج الخريجين، وبفضل التدابير المتخذة في إطار البرنامج الاستعجالي المتعلق بهذا القطاع، فقد تم رفع عدد المسجلين الجامعيين برسم السنة الأكاديمية 2009-2010 ب 7%، ليصل إلى 310 ألف طالب ومضاعفة ثلاث مرات عدد المسجلين الجدد بالشعب العلمية والهندسية، وتحسين التمكن من اللغات الأجنبية لفائدة أزيد من 100 ألف طالب، مع رفع عدد البحوث العلمية ب 20%، وقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاقيات إطار بين الحكومة والجامعات تحت إشراف صاحب الجلالة نصره الله.

وقد عرف الغلاف المالي المخصص لقطاع التربية الوطنية ارتفاعا بنسبة 33% بين سنتي 2008 و2010، حيث انتقل خلال هذه الفترة من 37 مليار درهم ليصل إلى 51 مليار درهم برسم سنة

2010، وقد تم تعزيز موارد البشرية بالنسبة لسنة 2010 بإحداث 9600 منصب مالي جديد.

وانطلاقاً من الخصائص الذي يعيشه قطاع الصحة، وللحد من انعكاساته السلبية على المواطنين، تهدف السياسة المعتمد إلى:

- تكثيف شبكة البنيات الاستشفائية باستكمال إنجاز وتأهيل حوالي 100 مؤسسة للعلاجات الأساسية والمحلية؛

- تسريع وتيرة إنجاز المستشفيات الجامعية، بكل من فاس مراكش وجدة؛

- اقتناء وحدات علاجية متنقلة لتوسيع سلة الخدمات لفائدة العالم القروي.

كما يندرج في هذا الإطار تكثيف البرامج الصحية لتحسين مؤشرات الصحة ببلادنا، ومنها على الأخص تلك المتعلقة بتقليص نسبة وفيات الأطفال.

وستعرف سنة 2010 تعميم نظام المساعدة الطبية عبر تأهيل وتجهيز المؤسسات الاستشفائية، ومدها بالموارد البشرية والأدوية اللازمة لذلك.

وقد ارتفعت الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة

2008-2010 بنسبة 37%، حيث انتقلت من 8,1 مليار درهم إلى 11.1 مليار درهم، كما تم رصد 2000 منصب شغل منصب مالي إضافي، سيخصص الجزء الأكبر منه لفائدة العالم القروي.

وبخصوص قطاع السكن، تستمر الحكومة في العمل على تسريع وتيرة إنجاز البرامج الرامية إلى تحسين عرض السكن الاجتماعي والسكن لفائدة الفئات المتوسطة، وملاءمته مع القدرة الشرائية للأسر المستهدفة.

وتتلخص المبادرات المعتمدة لهذا الغرض كما تعلمون في:

- تفويت 3058 هكتار من أراضي الدولة، لإنجاز 210 آلاف سكن جديد، موزعة ما بين السكن الاقتصادي، والسكن الاجتماعي، والسكن الموجه للفئات المتوسطة.

وبخصوص برنامج إنجاز الوحدات السكنية ذات التكلفة المنخفضة أي 140 ألف درهم فقد تم إعطاء انطلاقة لإنجاز في إطار تشاركي مع القطاع الخاص ديال 40 ألف وحدة، من المنتظر أن تعطي انطلاق أشغال كذلك 33 ألف وحدة خلال سنة 2010؛

- توسيع ولوج الفئات الوسطى ومغاربة العالم للتمويلات البنكية المستفيدة من ضمانات الدولة؛

- مواصلة إنجاز 4 مدن جديدة، وتسريع إنجاز برنامج القضاء على مدن الصفيح، الذي وصل معدل إنجازها إلى 45%، ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن 37 مدينة بدون صفيح.

ويبلغ الغلاف الاستثماري المخصص لقطاع السكن 2 مليار ديال درهم، يضاف إليها 9 مليار ديال درهم المخصصة من طرف مجموعة العمران.

وفي مجال الشباب والرياضة سيتم الانتهاء من أشغال بناء المركبات الرياضية بمراكش، وطنجة سنة 2010، وأكادير 2011، كما سيتم الشروع في إنجاز المركب الرياضي الكبير بالدار البيضاء، وتقوية بنيات الاستقبال لتأطير الشباب عبر إنجاز مراكز سوسيورياضية، ودور للشباب وروض للأطفال، ونوادي نسوية وتوسيع برنامج العطلة للجميع، ليشمل 300 ألف مستفيد، وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي يصل إلى 1,5 مليار درهم، أي بزيادة 46% مقارنة مع سنة 2008.

وفي مجال الثقافة، سيتم إنجاز البنيات الثقافية الكبرى، ومنها المسرح الجديد، ومتحف الفنون المعاصرة بالرباط، وكذا تكثيف إحداث مركبات ثقافية محلية، وترميم مواقع الآثار التاريخية، وتقديم الدعم للأنشطة الثقافية والفنية، وقد تم تخصيص لهذا القطاع، تم تخصيص اعتمادات مالية بمبلغ 540 مليون درهم أي بزيادة 48% مقارنة مع سنة 2008.

وبخصوص مغاربة العالم، سيتم إنجاز مراكز ثقافية بأهم عواصم دول الإقامة لترسيخ الهوية الوطنية لدى مواطنينا بالخارج، كما ستعمل الحكومة على تعزيز عمليات الاستقبال وتكثيف الأنشطة الاجتماعية بغلاف إجمالي حدد في 400 مليون درهم سنة 2010 أي بزيادة 125% مقارنة مع سنة 2008.

وبهدف تقوية التكافل الاجتماعي، تم اعتماد برنامج يرمي إلى استهداف الفئات الأكثر خصاصة لتوسيع ولوجها للتعليم والصحة، وفي هذا الإطار تم توزيع كما تعلمون في هذا الدخول لهذه السنة 3,7 مليون محفظة دراسية، وسيرتفع هذا العدد بمناسبة الدخول المدرسي للسنة المقبلة، استفاد منها العالم القروي بنسبة حوالي 60%، وتوفير الزبي الموحد لفائدة 750 ألف تلميذ، وسيتم منح

هذا كان في 38% في بداية هذا القرن، مقابل 85% سنة 2007، وولوج الكهرباء 98%، نفس المعدلات كانت عندنا في بداية هذا القرن، إذن في هذه العشرية على مستوى التغطية فيما يخص الماء والكهرباء، قطعنا أشواطاً كبيرة، وفيما يخص الشبكة الطرقية بالعالم القروي قد وصلنا إلى مستوى إنجاز ب 64%.

وقد عرف حجم الاعتمادات الموجهة لتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية ارتفاعاً بنسبة 15% ليصل خلال 2010 إلى 20 مليار درهم كلها موجهة إلى العالم القروي.

ومن شأن حرص الحكومة والفرقاء الاجتماعيين على مواصلة الحوار الاجتماعي، في جو يتسم بالجدية والمسؤولية، أن يعزز الجهود المبذولة في اتجاه تكثيف التضامن والتماسك الاجتماعي واستتباب السلم الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين.

تلكم إذن، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لهذا المشروع، أي مشروع قانون المالية لسنة 2010، هذا المشروع الذي تحرى الواقعية في تحديد فرضياته والطموح في أهدافه والإرادية في مواكبة مسيرة بلادنا على درب النمو والارتقاء الاجتماعي.

إن الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة لم تزدنا إلا قناعة في صواب اختيارات بلادنا، وعزماً على تكثيف مجهوداتنا لتسريع وثيرة الإصلاحات، ودعم أورش البناء والنماء، وتوطيد الثقة في قدراتنا على مواجهة التحديات بروح الإقدام والتضامن التي تعتبر إحدى السمات التي ما فتى يتميز بها مجتمعنا لتحقيق التطلعات في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله. وأشكركم على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير، رفعت الجلسة.

مساعدات مالية للأسر المعوزة لتغطية حاجيات التمدريس لفائدة 280 ألف مستفيد من أبنائها، وتوفير النقل المدرسي، بمعنى أنه غادي ندوزو من 80 ألف هذه السنة إلى 280 ألف السنة المقبلة، وتوفير النقل المدرسي بالعالم القروي لفائدة 17500 مستفيد.

وكل هذه الإجراءات تصب في اتجاه الحد - كما تعلمون - من ظاهرة الهذر المدرسي، وتسهيل كذلك الولوج إلى التعليم، خصوصاً للفتيات بالعالم القروي، كما سيتم تعميم نظام المساعدة الطبية، وتوفير تلقيحات جديدة لفائدة 600 ألف مولود قصد الحد من وفيات الأطفال عند الولادة، كإين 600 ألف اللي كيتزادوا في العام في المغرب، هاذ 600 ألف كلهم غادي نوفرو لهم التلقيح، على أساس أنه نمشيو في الاتجاه ديال الأهداف المسطرة في إطار أهداف الألفية، تحديات الألفية باش المؤشرات الصحية لبلادنا تتقدم بوثيرة مهمة، وقد خصص لهذا الغرض - أي الدعم المباشر - مليار و 750 مليون درهم، إذن عندنا 14 مليار ديال الدرهم ديال دعم المواد الأساسية، مليار و 750 مليون ديال الدرهم ديال الدعم المباشر للبدء في عملية المساعدات المباشرة.

وفي نفس الاتجاه، وتطبيقاً للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش المجيد، ستعرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إن شاء الله، انطلاقة جديدة، باعتماد انتقائية المشاريع، والحكامة الجيدة، وتحسين منهجية انتقائها وتنفيذها، مع التركيز على الأنشطة المحدثة لفرص الشغل، والمدرة للدخل، وقد تم رصد مليار و 400 مليون ديال الدرهم في إطار البرمجة التي التزمت بها الحكومة في هذا الإطار.

وبخصوص العالم القروي، يرمي العمل الحكومي إلى تسريع إنهاء البرامج المرتبطة بتوسيع وولوج السكان القرويين إلى التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والكهربة والتزويد بالماء الصالح للشرب والشبكة الطرقية والاتصالات، وقد تم في هذا الصدد قطع أشواط مهمة، حيث ستصل في نهاية السنة الحالية نسبة الولوج للماء الصالح للشرب إلى 90% نبعي نذكركم بأنه مستوى